فضيحة "FinCEN" المالية.. أرامكو متورطة وحصة العرب 1.2 مليار

التغيير

كشف تحقيق استقصائي عن وجود دور مالي مشبوه لشركة "أرامكو" مع أخرى برازيلية، وبعض البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية، بملايين الدولارات، وفق ما كشفته فضيحة وثائق "FinCEN".

وبلغت حصة البنوك العربية من إجمالي العمليات المالية المشبوهة نحو 13% بإجمالي بلغ 1.2 مليار دولار، بحسب التحقيق الذي أجراه موقع "بازفيد نيوز" بالشراكة مع "الاتحاد الدولي للصحافة الاستقصائية" و108 مؤسسات إعلامية من 88 دولة، ونُشر أمس الاثنين.

وأظهر التحقيق وجود مجموعة من المعاملات المشبوهة بين شركة النفط البرازيليّة العملاقة "بتروبراس" وشركة النفط "أرامكو" بين عامي 2014 و2016.

وأوضح التحقيق أن شركة "بتروبراس" البرازيلية المملوكة للدولة أرسلت مبلغاً كبيراً من المال إلى شركة النفط الرسميّة "أرامكو"، في عملية وصفت بـ"المشبوهة".

ويبرز التحقيق من خلال التحويلات المالية وجود شبهة تورط شركة "أرامكو" بالتعامل مع شركة "بتروبراس"، إحدى كبرى شركات النفط العالمية المتورطة في قضايا فساد ضخمة لا تزال تلاحقها إلى اليوم.

لكن المفارقة، أن الشركة البرازيلية ليست الوحيدة التي تعاملت معها شركة النفط سابقاً وتبيّن تورطها بقضايا رِشا واحتيال.

وتورطت شركة تصنيع الطائرات البرازيلية "إمبراير Embraer"، في قضايا رشا عديدة، كان أبرزها دفع أحد مسؤوليها التنفيذيين السابقين (كولين ستيفن) مبلغ 1.65 مليون دولار لموظف في شركة "أرامكو"؛ لإقناع شركته بشراء ثلاث طائرات من نوع "E170"، حسب التحقيق.

وأكد التحقيق أن "أرامكو" اشترت الطائرات، وبعد كشف القضية أعلنت الشركة في بيان لها عام 2016، إجراء تحقيق داخلي أثبتت به تورط موظفها، مقررةً طرده وإيقاف جميع التعاملات المستقبليّة مع "إمبراير".

وفي رد الشركة حول تعاملاتها التجارية مع شركة النفط البرازيلية، ومبلغ 1.5 مليار دولار الذي تم إرساله بين عامي 2014 و2016، أجابت الشركة بأن "أرامكو لديها اتفاقيات تجارية مع بتروبراس تنظّم مبيعات النفط الخام والمنتجات المكررة إليها، ولكن لخصوصية تتعلق بالسياسة العامة، لا نعلق على شروط وأحكام هذه الاتفاقيات التجاريّة".

ولم تذكر "أرامكو" شركة "بتروبراس" وفق التحقيق، في أي من تقاريرها، باستثناء مرة واحدة، عندما تحدثت عن مهندس نفط أول التحق بالشركة عام 2013، بعد أن عمل في شركة "بتروبراس الأرجنتين" سابقاً.

من جانبه، أعلن بنك الكويت الوطني أن قيمة التعاملات التي خصته في وثائق "FinCEN" تعادل نحو 400 ألف دينار (1.3 مليون دولار).

ورطة إماراتية

وإلى جانب "أرامكو" كشف التحقيق تورط شركة "غونيش" في إدخال معاملات مالية بشكل مشبوه بقيمة 142 مليون دولار أمريكي إلى النظام المالي الإماراتي في عامي 2011 و2012، وسط تجاهل المصرف المركزي في دولة الإمارات لذلك.

وأكد التحقيق أن المصرف المركزي في الإمارات لم يتخذ أي إجراء لمنع شركة "غونيش" من استخدام حسابين لدى مصرفين إماراتيين آخرين هما: بنك رأس الخيمة الوطني وبنك الإمارات دبي الوطني.

وبينت الوثائق التي استند إليها مُعدو التحقيق، أن شركة "غونيش" للتجارة العامة تمكنت من تدوير ما قيمته 108 ملايين دولار من التعاملات وُصفت بأنها مريبة حتى شهر سبتمبر 2012، معظمها من خلال بنك رأس الخيمة الوطني.